للجماعة وشرب الخمر ليس من هذه الثلاث فلم يجب القتل لو قتيلا بين الحدين يثبتين **قوله** ويفرق على بدنه كما في حد الزنا اي يفرق السوط على بدن شارب الخمر ويضرب على موضع واحد كما يفرق على بدن الزاني ويعطى كل عضو حظه من الضرب ما خلا الوجه والرأس والفرج في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اخوا يضرب الرأس ايضا لما في الفرق من الضرر لان الحد يزدجر به الطهرة من الذنب ويجمع الاعضاء يحتاج الى التطهير بخلاف الاشياء المستثناة فان الضرب على الوجه يورث المثلة وهي منهية والضرب على الرأس والفرج يخاف منه الهلاك والحد زاجر لا متلف وهذا استقضينا بيان ذلك في فصل كيفية الحدود اقامته فيما تقدم **قوله** وهو على ما اشار اليه الى ذلك الفصل **قوله** أجرى في المشهور من الرواية اعلم ان الحدود تجري في جميع الحدود والتعزيرات الا الاسراع احترازا عن كشف العورة الا حد القذف فانه يضرب في جلد الثياب الا المحشو والفرو فان ذلك يمنع وجع الضرب في بابه انشاء الله تعالى وروى عن محمد في غير ظاهر الرواية ان شارب الخمر لا يجرد عن ثيابه لعدم ورود النص به وهو الاصح عندي وجه الظاهر ان التخفيف في حد الشرب حصل مرة بنقصان العدد من جلد الزنا وهو المائة فلا تخفيف ثانيا بترك التجريد وقال بعضهم في شرحه في بيان قوله لانه ورد بالنص اي نص قاطع فيه نظر لانه لا حاجة الى التقييد بالقطعي لانه ورد بالتجريد نصا صحاحا في كتب الحديث وقال ايضا دليل كل واحد من الزنا والشرب قطعي فيه نظر ايضا لان قوله تعالى الزانية والزاني مخصوص منه المكره والصبي والمجنون والمستأمن ايضا على مذهب ابي حنيفة ومحمد فليس بقطعي بعد التخصيص وكذلك في حد الشرب هو كذلك مخصوص ومن الرمي ايضا من يخاف على نفسه المحصن ايضا مخصوص **قوله** وان كان حد محمد اربعون وهذا لفظ القدوري اي ان كان شارب الخمر من سكر من اكثر بة الخمر والمثلث حد محمد اربعين وهذا لان الرق منصف فيه مثلان وحد العبد على النصف من ذلك فيكون اربعين وهذا لان الرق منصف فيه موبيانه في فصل كيفية اقامة الحد وقد روى مالك في الموطا عن عمر ابن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن الوليد الحد في نصف حد الحر في الزنا وحد ث مالك عن ابن شهاب الزهري انه سئل عن حد العبد في الزنا فقال بلغني ان عليه نصف حد الحر في الزنا **قوله** على ما عرف اي في اصول الفقه **قوله** ومن اقر بشرب الخمر او السكر مرتين يحد وهذا لفظ القدوري في

مختصره

مختصره والسكر بفتحتين هو نقيع التمر اذا غلا وارم ويطبخ هكذا فسره الباطني في الاجناس وقال في الجمهرة المسكر كل شراب اسكر وقال في ديوان الادب المسكر هو النبيذ وقال في المجمل المسكر شراب وقال في المغرب المسكر عصير الرطب اذا اشتد وقال المطرزي في قوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا انه نزل قبل تحريم الخمر كذا قال الزجاج والنبيذ وقال ابو عبيده المسكر الطعم قال القتبي ليست هذه في التفسير والزجاج استدل لذلك بقول الشاعر جعلت اعراض الكرام سكرا اي جعلت رفيهم طعما لك ورزقا حسنا يعني التمر والزبيب والذي ذهب اليه الطحاوي وذكره بالذكر والحكم في سائر الاشربة المحرمة كذلك حيث يحد بوجود الرائحة لان الغالب في بلادهم وفي ابو داود السكر بضم السين لان شرب السكر محال اللهم الا ان يقال انه معطوف على الشرب لا على المحل على معنى انه اذا شرب الخمر واذا شرب السكر فذاك صحيح من حيث العربية لكن السماع على الاول ولان الاقرار بالسكر لا يخلو اما ان يكون بعد زوال السكر او حال السكر فالاول لا يجوز للتقادم والثاني لا يجوز ايضا لان السكران لا يحد باقراره وهي مسئلة ذات الباب ثم الاصح الرجوع بعد الاقرار بشرب الخمر والسكر لانه يحتمل كذب لدفع الحد لان حد الشرب خالص حق الله تعالى فتتأتى فيه الرجوع في الاقرار وبيان ذلك قبيل فصل كيفية الحدود واقامته **قوله** ويثبت الشرب بشهادة شاهدين ويثبت بالاقرار مرة واحدة وهذا لفظ القدوري وهو قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وزفر يثبت باقراره مرتين في مجلس حنبا الحدين الاقرار بعد الشهود وكما في الاقرار بالزنا لان الشرب يظهر باقراره مرة واحدة فلا حاجة الى التكرار كما في القصاص وحد القذف والدليل على الاقرار في الزنا يثبت بخلاف القياس فلا يقاس عليه غيره **قوله** سنبينها هناك ان شاء الله تعالى اي سنبين هذه المسئلة في السرقة **قوله** ولا تقبل فيه شهادة النساء الى هنا لفظ القدوري في مختصره وعلل صاحب الهداية بقوله لان فيها شبهة البدلية من حيث تحمل الضلال والنسيان بيانه ان الله تعالى قال في اية المداينة واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى من رجالكم من اهل ملتكم فان لم يكونا اي يكون الشاهدان رجلين فالذكر يشهد وارجل وامرأتان ممن ترضون لدينهم من اجل ان تضل احداهما الشهادة اي تنسى فتذكر احداهما الاخرى ومنه قوله تعالى خبرا عن موسى فعلتها اذا وانا من الضالين